بتنسيق مع الأور ومتوسطية للحقوق

لقاء حقوقي حول دور البرلمان في حماية الحقوق والحريات

Rencontre sur le Rôle du Parlement dans la Protection des Droits et des Libertés.

Samedi 28 Janvier 2023 - Hôtel RABAT - Rabat

السبت 28 يناير 2023 - فندق الرباط , بالرباط

قراءة في مؤلف " البرلمان وحقوق الإنسان" لعبد الرزاق الحنوشي

عبد اللطيف أعمو
برلماني سابق
www.ouammou.net

تقديم كتاب «البرلمان وحقوق الإنسان: مرجعيات وممارسات

مداخلة تعقيبية

قراءة في مؤلف " البرلمان وحقوق الإنسان" لعبد الرزاق الحنوشي

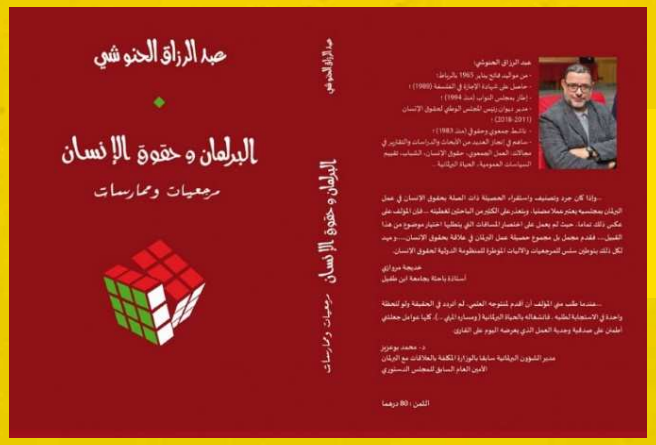

يصدر مؤلف «البرلمان وحقوق الإنسان مرجعيات وممارسات »

- بعد مرور 10 سنوات على دستور المملكة، وما تتيحه الوثيقة الدستورية من مكتسبات تعزز الحقوق والحريات،
- بعد مرور 10 سنوات على ولاية المجلس الوطني لحقوق الإنسان في صيغته الدستورية الجديدة
- بعد مرور 10 سنوات على تبني مبادئ بلغراد حول العلاقة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمانات (بلغراد، صربيا 22 ـ 23 فبراير 2012)

ويأتي الإصدار ليؤكد الحاجة إلى مثل هذا النوع من الإنتاج المعرفي، في علاقة بالمؤسسة التشريعية من جهة وفي علاقة بحقوق الإنسان من جهة ثانية،

الكتاب ينقسم إلى شقين...

الشق النظري المرجعي:

بالتعريف بمختلف المرجعيات والأدبيات المتعلقة بحقوق الإنسان، في شموليتها وفي تفرعاتها المختلفة،

فالكتاب تضمّنُ عدة محاور تهمّ بالخصوص توثيق ووصف وتحليل المرجعيات والأدبيات ذات الصّلة بالمنظومة الدولية لحقوق الإنسان والتعريف بالوثائق المرجعية التي تتناول موضوع البرلمان وحقوق الإنسان، بهدف التعريف بها وبالممارسات الفضلى، انطلاقا مما صدر عن الاتحاد البرلماني الدولي UIPوالجمعية البرلمانية لمجلس أوربا APCE والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان HCDH

الشق العملي والتطبيقي:

بالتعريف بحصيلة البرلمان بمجلسيه، الذي تناول مجمل ما أنجزه البرلمان في هذا المجال، (الولاية العاشرة) سواء تعلق الأمر بالتشريع، (من أصل 312 نص ، 62 نص يهم مجال حقوق الانسان، أو في مجال مراقبة العمل الحكومي، الأسئلة الموجهة للحكومة (من أصل 24000 سؤال، حوالي 7000 سؤال يهم المجال الحقوقي)،

التعريف بالمبادرات البرلمانية في مجال التفاعل مع منظمات المجتمع المدني، ومع المنظمات الغير الحكومية والهيئات الدولية وتحليلها،

من مميزات الكتاب

1 حضور لمسة الخير الحقوقي في التحليل وضبط المعطيات

- أبى الأستاذ الحنوشي إلا أن يضع مسار خبرته العلمية والمهنية في مجال حقوق الإنسان رهن إشارة الجمهور الواسع والمختص،

من خلال عدم اقتصاره في بحثه على رصد المؤشرات الكمية، بل حضرت لمسة الخير الحقوقي في المجهود التوثيقي المبذول، لإخضاع الكم الهائل من المعطيات لجهد نوعي في ارتباط مع مجالات التشريع التي انبثقت عن اتفاقية بلغراد بصيغتها المغربية بما فيها القضايا الخلافية، كعقوبة الاعدام، وغيرها...

- فوضعنا بذلك أمام إصدار يؤشر على جيل جديد من الكتابات الرصينة التي ستساعد على قراءة هادئة ومتأنية للتجربة المغربية في بعدها المؤسساتي من خلال علاقة البرلمان المغربي مع مؤسسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ...

ولم يتوقف عند ضمان دستور يقر بالحقوق والحريات، بل تجاوزه ... إلى سؤال الفاعلين وسؤال الأداء وسؤال التأهيل في علاقة بالأدوار والوظائف فيما يهم قضايا حقوق الإنسان في علاقة بالمؤسسة التشريعية،

من مميزات الكتاب

2 الكتاب يساهم في بناء جسور بين الفاعلين الحقوقيين والعاملين في المجال التشريعي، من منطلق أن هناك:

- حاجة لتقوية وتحسين معرفة البرلمانيين في مجال حقوق الانسان،
- حاجة لتقوية وتحسين معرفة الحقوقيين لمجال العمل البرلماني،

فمؤلف "البرلمان وحقوق الإنسان" يساهم في تحسين صورة البرلمان والمؤسسة التشريعية، والتعريف بأدائها في مجال حقوق الانسان، بحكم أن اهتمام جزء من الفاعلين و كذا الرأي العام بمنجز المؤسسة البرلمانية ما يزال محدودا،

كما يتناول قراءة نقدية، بقصد تحسين الأداء البرلماني،

ويوفر المؤلف رصيدا مرجعيا مهما مرتبطا بالتعاون المؤسساتي، من خلال توفير جرد وإحصاء هام لعدد من التقارير والمذكرات والآراء الاستشارية واللقاءات الدراسية والندوات العلمية بمبادرة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو بمبادرة من مجلس النواب أو مجلس المستشارين أو بمبادرة من الفرق البرلمانية أو بعض اللجان البرلمانية الدائمة أو الموضوعاتية.

وقد ساعدت هذه الحصيلة إلى حد كبير في تجويد التشريع المغربي وتقوية الدور الرقابي للبرلمان المغربي بغرفتيه، وفي دعم مجال الدبلوماسية الموازية.

من مميزات الكتاب

3 الكتاب يمكن من استعراض مجالات التعاون وفق مبادئ بلغراد، في مجالات:

- تقديم مشورة المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل إعمال مقاربة حقوق الإنسان في إنتاج التشريعات الوطنية ذات الصلة بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها.
- استشارة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال دراسة أثر (*étude d'impact*) مشاريع المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والموجودة قيد المصادقة على المنظومة القانونية الوطنية وعلى التزامات المملكة في مجال حقوق الإنسان
- استشارة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال تقييم السياسات العمومية من منظور حقوق الإنسان
- التعاون والتنسيق من أجل إعداد استراتيجية لمتابعة التوصيات التي تقدمها الآليات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان
- تنسيق المبادرات المشتركة في مجال الدبلوماسية البرلمانية والموازية ،
- دعم المجلس لإنجاز الدراسات والأبحاث في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة.

من مميزات الكتاب

4 في العلاقة بالمؤسسة التشريعية...

- حرص ذ. الحنوشي على تضمين كتابه لاقتراحات وتوصيات بخصوص تقوية وترصيد العمل البرلماني في مجال حقوق الإنسان، مع إدراج بعض الوثائق المرجعية الأساسية كملاحق يمكن الاسترشاد بها.

- كما وفر إمكانية القراءة السياسية والقانونية والحقوقية للبيانات النوعية والكمية للتجربة البرلمانية خلال الولاية التشريعية العاشرة

- مع الحرص على استكشاف فرص جديدة للتفكير - في مجال حقوق الإنسان في كل ما يتعلق بالبرلمان، وبالخصوص، نحو ترصيد الجيل الجديد لحقوق الإنسان، واستكشافها ... (باستحضار القضايا والإشكاليات الحقوقية الناشئة كالمقاولة وحقوق الإنسان، والتحديات الحقوقية الجديدة المرتبطة بالرقمنة وحماية المعطيات الشخصية وإعمال الحق في الوصول إلى المعلومات والأخلاقيات في المجال البيولوجي والجيني... نموذجا)

بحيث، يفتح الأستاذ عبد الرزاق الحنوشي الباب أمام **استشراف المستقبل**، من خلال اقتراح عدد من التوصيات الهامة التي قد تساهم في تطوير أداء المجلسين وفي تحسين الأداء المستقبلي،

بعض العناصر المشجعة والمحفزة
على تفعيل دور البرلمان في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها

أولاً

صدور قرارات المجلس الدستوري (رقم 924 بتاريخ 22 غشت 2013 ورقم 929 بتاريخ 19 نونبر 2013) القاضيين بمطابقة مقتضيات النظام الداخلي لمجلس النواب مع أحكام الدستور، والقرارين رقم 938.14 بتاريخ 14 يونيو 2014 و 942.14 بتاريخ 21 يوليوز 2014 القاضيين بمطابقة مقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين مع أحكام الدستور.

ثانياً

تنصيص النظام الداخلي لمجلس المستشارين (نموذجا) على العلاقة مع مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية (المواد 281 إلى 284)

ثالثاً

المساهمة في عملية "تخصيب" مبادئ بلغراد في التجربة المؤسساتية المغربية، في ارتباط مع النقطتين 20 و 22 من هذه المبادئ، حول العلاقة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمانات، حيث تم توقيع مذكرة تفاهم بين مجلسي البرلمان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان في 10 دجنبر 2014 ثم تحيينها في 10 يونيو 2021 ،

رابعاً

إقرار مجلس المستشارين في استراتيجيته (2015-2017) خاصة على مستوى الهدفين 1 و 8 لأهداف فرعية تهم مأسسة دراسة مشاريع ومقترحات القوانين من منظور ملاءمته مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها،

خامساً

إحداث وحدة لدى رئاسة المجلس مكلفة بقضايا حقوق الإنسان مهمتها تقديم الدعم التقني لمختلف أجهزة مجلس المستشارين (مكتب – فرق – لجان دائمة) في مجال ملائمة المنظومة القانونية الوطنية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان،

سادساً

تزايد طلبات الآراء الاستشارية الصادرة عن مجلسي البرلمان، والموجهة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان،

بعض العناصر المؤثرة على فعالية أداء البرلمان في حماية حقوق الإنسان

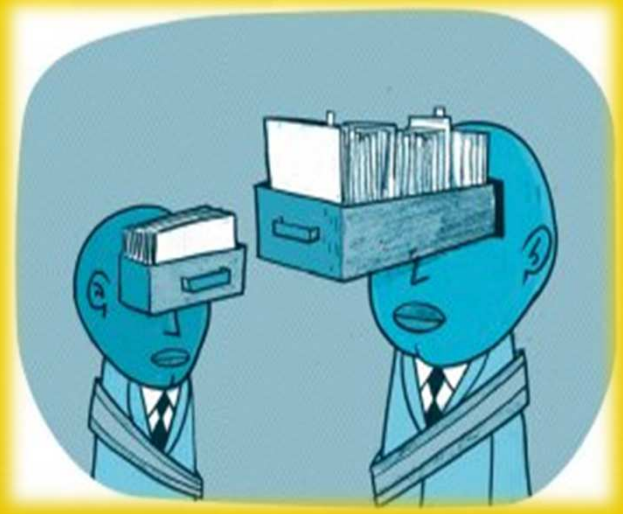

أولاً

هناك ضعف للمبادرة التشريعية للبرلمان، واستمرار هيمنة السلطة التنفيذية في إعداد مشاريع القوانين، وهو تعبير عن اختلال في التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مع ضرورة تشكيل حافز كافي لتنشيط المبادرة التشريعية لكلا المجلسين،

بالنسبة للمبادرة التشريعية في المجال الحقوقي، فهي تأتي من الحكومة أساسا، والهاجس الحكومي، هو بالأساس أن تتناغم مع التزاماتها في بعض الاتفاقيات التي لها ارتباط بسياستها، في حين أن هاجس البرلمان هو أساسا توسيع نطاق التشريع، ليجعل منظومة حقوق الانسان مرجعا شاملا لجميع التشريعات الحكومية،

ثانياً

هناك فعلا ورش لملائمة القوانين مع دستور 2011 والمعايير الدولية ذات الصلة، لكنه ورش متعثر،

ثالثاً

تشكل حقوق الإنسان جزءا من اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان بمجلسي البرلمان، لكن، لا يكفي أن نتوفر على لجنة دائمة، إذا لم نكن نتوفر على أداة ناجعة من أجل تحليل الخطاب، ودعم حاجيات وخاصية التشريع، ليكون منسجما مع منظومة حقوق الانسان،

البرلمان يحتاج الى آلية تقنية للخبراء الذين يشتغلون باستمرار لبلورة مشاريع قوانين ومقترحات قوانين بهدف سد الفراغ وملاءمة التشريع.

بعض المداخل الأساسية لجعل البرلمان "حارس حقوق الإنسان وممثل الشعب"

1. إيلاء المزيد من الاهتمام للتحمل الأفقي *prise en charge transversale* لحماية حقوق الإنسان في الأداء البرلماني، ووضع آليات تنظيمية فعالة ومناسبة، في مجال التتبع والملائمة، وقياس درجة الآثار،
2. تقوية الروابط وخلق تكامل مع الجهد الحمائي للمجلس الوخني لحقوق الإنسان، مع احترام الاختصاصات الدستورية لكل مؤسسة، وتعبئة الدور الاستشاري لمؤسسات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها،
3. خلق وحدات للدعم الإداري والتقني والقانوني، على مستوى غرفتي البرلمان، في مجالات الملائمة مع التزامات المغرب بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان، وفي مجال تطبيق الإخار المنهجي لتقييم السياسات العمومية وفقا للمقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان،
4. استثمار وتوظيف برنامج دعم اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان الذي يقدمه الإتحاد البرلماني الدولي، واستحضار التجارب البرلمانية المقارنة في المجالات ذات الأولوية وخنيا (المساواة بين الجنسين، مكافحة العنف ضد النساء، حقوق المهاجرين، محاربة الإرهاب، الكرامة، ...)
5. استحضار الارتباط المنطقي والعضوي بين مختلف أدوار البرلمان الدستورية (التشريع – المراقبة – تقييم السياسات العمومية) وحماية حقوق الإنسان،
6. وضع الميزانيات العامة للدولة من منظور حقوقي،
7. ضرورة تمكين البرلمان من استكمال مهامه التمثيلية، بما فيها الحق في مراقبة ومناقشة وتعديل الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وتقدير الآثار ، وفق ما تقتضيه مصلحة البلاد ،
8. ضرورة تكوين القضاة وتجويد كفاءتهم المهنية في مجال القوانين الدولية الإنسانية، ودعم قدرتهم على ترجيح القاعدة الدولية على القانون الوخني عند اتخاذ القرار وإصدار الأحكام،
9. تفعيل الولاية العامة للسلطة التشريعية،

Merci

Thank you

شكرا